مستوى الحوكمة وتأثيرها في التنمية الاقتصادية للعراق ودول الجوار للمدة (1996-2017)

The level of Governance and its Impact on Economic Development for Iraq and Neighboring Countries (1996-2016)

م.د. نزار صديق الياس القهواجي
جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية
Alqaahwachi44@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 1 / 2 /2019 تاريخ قبول النشر 9/ 6/2019 تاريخ النشر 28 / 10/2019

المستخلص :

إن الهدف الأساس للحكومة من ممارسة السلطة في مجتمع معين هو فائدة المجتمع بغض النظر عن فلسفتها السياسية والاقتصادية. فمن واجب النظام الحاكم ان يسعى لتحسين الاحوال المعيشية للمجتمع، ورفع مستوى رفاهيتهم، وذلك يتم من خلال مؤسسات الدولة التي تقدم خدماتها بأنشطتها المتنوعة. فإذا استمر متوسط دخل الفرد بالتصاعد والتحسن عبر السنين، فانه سيؤدي لتغييرات هيكلية في الاقتصاد وتحسن واضح في نوعية الحياة، فتنقل المجتمع نحو مستويات عالية من الرفاهية، مما يجعلنا نصف تلك الحكومة بانها ذات "حوكمة رشيدة". إن الغرض من الدراسة استكشاف تأثير "مؤشرات الحوكمة في التنمية الاقتصادية على صعيد العراق ودول الجوار"، باستخدام بيانات تجميعية سنوية متوازنة للمدة (1996-2017)، ولستة بلدان هي (العراق، ايران، تركيا، الاردن، السعودية، الكويت)، وبلغ عدد المشاهدات (132) مشاهدة ، كما يتم اختبار مجموعة من المتغيرات المستقلة مثل(الانفتاح الاقتصادي، معدل الاعانة % اجمالي العاملين، مؤشرات الحوكمة) للتعرف على تأثيرها في التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: *الحوكمة، التنمية الاقتصادية، الانحدار المتعدد، البيانات التجميعية المتوازنة.*

ABSTRACT:

The basic objective of the government from exercising power and rule in a given society is producing benefits for the society although political and economic philosophy. The duty of ruling regime is improving the living conditions and welfare. If per capita income continues to rise over the years, there would be a structural changes in the economy and a clear improvement in the quality of life. The society will shaft to better level of economic well-being, then we can call this government a "good governance". The purpose of the study is to explore the impact of "governance indicators on economic development in Iraq and neighboring countries", using annual balanced panel data for the period (1996-2016), for six countries; (Iraq, Iran, Turkey, Jordan, Saudi Arabia and Kuwait) that is meaning we have 123 observation from 1996 to 2016, and a simple multiple regression for empirical investigation is used. A set of independent variables such as economic openness (trade % gdp), export% gdp, total government final expenditure % gdp, dependency ratio% working age, governance indicators (G1, G2,G3), has been chosen to explore their impact on economic development (log per capita income).

Keywords*: governance, economic development, regression, balance panel data.*

المقدمة:

على الرغم من تصميم وتبني الحكومات وصناع القرار لسياسات تهم المجتمع لمناصرة الفقراء ومشجعة للنمو والتنمية الاقتصادية، الا انه غالبا ما تفشل عند التنفيذ في تحقيق الاهداف المرجوة.

وعند تصميم سياسة ما فان النتائج التي سيتم رسمها وتبنيها من قبل واضعي السياسة والقرار ستتوقف على من يتم اشراكهم ومن يتم استبعادهم على طاولة التفاوض. ان هذه العملية يطلق عليها خبراء الامم المتحدة والبنك الدولي اسم الحوكمة. والتي ترتكز عليها جميع الجوانب المتعلقة بكيفية تحقيق التنمية في مختلف البلدان وكيفية اداء المؤسسات لوظائفها، فاذا كان هناك تفاوتا في قدرة الاطراف الفاعلة في التأثير في صنع القرارات وتنفيذها، فستكون متحيزة باتجاه الاطراف الفاعلة الاكثر قوة، عندئذ سيتم الوقوع في دائرة مفرغة نهايتها سياسات غير فعالة عند التنفيذ، وبهذا ستفشل الحكومات بتحقيق الاهداف المرجوة (WB, 2017: p1).

اهمية البحث: يهدف البحث الى عمل مقارنات عن مؤشرات الحوكمة للعراق ودول الجوار، والتعرف على مستوى كفاءة اداء كل دولة على حدى.

مشكلة البحث: هل هناك عدم تجانس في اداء الحكومة العراقية والاطراف الفاعلة المشاركة (الرسمية وغير الرسمية) في عملية رسم واتخاذ القرار وتنفيذها؟ وماهي جودة الحوكمة العراقية مقارنة مع دول الجوار؟

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل الحوكمة في العراق ودول الجوار، والتعرف على مستوى الكفاءة الحكومية بين هذه الدول.

فرضية البحث: يفترض البحث بان مستوى الحوكمة ضعيف، على صعيد العراق بمؤشراته كافة، مما يستدعي اجراء عملية اصلاح شاملة في هذا المجال خاصة وان هناك امكانية لتغيير الحكومة كل اربع سنوات.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي الاقتصادي، القائم على ما هو متوفر من بيانات احصائية، والمدعوم بأدوات التحليل الاحصائي من رسوم واشكال بيانية، وجداول احصائية.

اولا: اطار مفاهيمي عام في السياسة والنمو والتنمية الاقتصادية.

مفاهيم عامة في السياسة (السياسة، العملية السياسية، الدولة، الحكومة، النظام السياسي، الساحة السياسية، النظام السياسي، الحوكمة).

يعود اصل كلمة **سياسة** الى عهد الاغريق، وهي تعني دولة المدينة، ويقصد بها كل شيء يتعلق بشؤون المدينة، واستمر التعامل بهذا المفهوم حتى وقتنا الحاضر(الشيب و يحيى، 2017: ص9).

لقد وصفت السياسة على انها لا تنفصل عن القوة، فالسياسة هي فن الحكم، وعلم الحكومة وهي تمثل مجموعة الشؤون التي تهم الدولة في اطارها الوطني الداخلي، وعلاقاتها الخارجية. وتعرف **السياسة** على انها لغة تدبير شؤون المجتمع، وحل مشاكلهم، والرياسة عليهم، وتطبيق وانفاذ الاوامر فيهم. إن أكثر ما يدل على السياسة هو **العملية السياسية**؛ لأنها تعني (ممارسة السلطة)، وهي الانشطة المعبرة عن سعي الافراد داخل جماعاتهم للحصول على القوة. وتعني كذلك ممارسات فعلية لجماعات معينة من اجل تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح مجتمعاتهم، فهي عبارة عن محصلة من التفاعلات الرسمية وغير الرسمية تحدث بين الفاعلين السياسيين في اطار الافكار والثقافة السياسية السائدة (الجاسور، 2008: ص ص 349-350).

وتعرف **الدولة** على انها عبارة عن ذلك الكيان الذي يشمل جميع المؤسسات القانونية التي تحكم جماعات من الافراد (المواطنين) يسكنون بقعة محددة، تحافظ عليهم وتراعي حقوقهم. فالدولة تتميز بعدة خصائص وهي: الحدود

الاقليمية او الجغرافية، انها تحكم المواطنين داخل هذه الحدود، انها تمارس السلطة وتمارس فرض القانون على مواطنيها. أما عناصر الدولة (Marume, 2016: p24) فهي: (السكان، الارض او الاقليم، الحكومة، السيادة).

ومن تعريف الدولة يتضح بان **الحكومة** هي احد مكوناتها، فالحكومة بمعناها الواسع بحسب رأي ***جورج بوردو*** تعني (نظام الحكم) اي كيفية ممارسة صاحب السيادة للسلطة العامة وتحديد شكل الحكم (الجاسور، 2008: ص 277) فهي بمثابة العقل المدبر. ولكي يمارس الحاكم سلطته لابد من أن يكون لديه مؤسسات وهيئات رسمية وغير رسمية قادرة على استيعاب كل ما يحصل داخل الدولة، للسيطرة عليها وتوجيه المجتمع ونقل مشاكلهم ومعاناتهم إلى السلطة الحاكمة ثم وضع الحلول بذلك، مما يقودنا لمفهوم آخر وهو **النظام السياسي**: والذي هو مجموعة الحلول المتخذة لمواجهة المشاكل السياسية التي تظهر في المجتمع، والتي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيماتها (العاني، 2007: ص 2).

لقد أوضح ديفيد آيستن (Easton, 1957: p 384) بأن آلية عمل أي نظام سياسي بغض النظر عن توجهاته وفلسفته السياسية يمكن توضيحها على النحو الاتي:

1. المدخلات: وتكون على شكل مطالب للمجتمع سواء أكانت هذه المطالب اقتصاديا أم سياسيا أم اجتماعيا، وقد تكون هذه المطالب عبارة عن مشاكل سابقة متراكمة، أو قد يتم تبنيها من قبل جهة معينة، كجماعات الضغط مثل الإعلام والصحافة أو مؤسسات حقوق الإنسان او المجتمع المدني أو الأحزاب المعارضة. ان هذه المطالب سوف تدخل إلى النظام السياسي الحاكم، ويصبح له علم مسبق بها، وعليه ستأتي ردود الفعل من قبل السلطة الحاكمة فتتحول إلى حلول.
2. المخرجات: وتكون على شكل قرارات او سياسات لحل هذه المطالب أو المشاكل، وعليه فقد تكون الحلول الموضوعة من قبل النظام السياسي كفوءة ، وقد تكون الحلول غير كفوءة وفي هذه الحالة ستعود المشاكل مرة أخرى إلى المجتمع ليعاني منها وسيتم رفعها مرة أخرى إلى النظام السياسي لحلها من جديد..

شكل (1) آلية عمل النظام السياسي بشكل عام

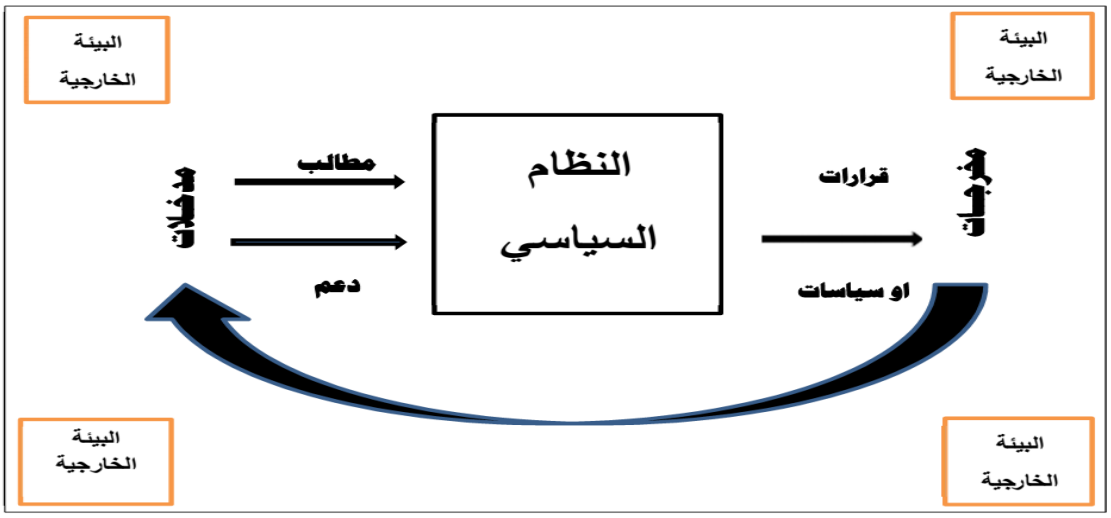

المصدر:

(*) Easton, D.,(1957)," An approach to analysis of political systems", *World Political Journal*, Cambridge University press, Vol.9, No.3, p384.

قد تتباين القوى السياسية بين الدول، ففي بعضها قد تكون القوى السياسية متحكمة او مؤثرة في اتخاذ القرار، بوصفهم (شركاء سياسيون مؤثرون)، يساهمون ويتحكمون في رسم السياسات. كل ذلك يجري ويدور ويتفاعل على **الساحة**

السياسية : والتي تعني الفضاء او المساحة التي تحدث بداخلها التفاعلات، وهي تتخذ اشكالا متنوعة تتراوح بين (ساحات رسمية كالبرلمان، المحاكم، المنظمات الحكومية المحلية والدولية، الهيئات الحكومية، والساحات العرفية كمجالس الحكماء) وصولا الى الساحات غير الرسمية مثل صفقات الغرف الخلفية، وشبكات المافيا والفساد، مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية و المحلية الفاعلة، والقطاع الخاص. ويؤكد خبراء البنك الدولي بان تدني نوعية الحوكمة يعد احد اهم الاسباب المؤدية لفشل السياسات الحكومية وتراجع النمو والتنمية الاقتصادية (WB, 2017: p71).

فالحوكمة تعرف على انها قدرة الحكومة على صنع القرار وفرض القانون وتقديم الخدمات من خلال مؤسساتها بغض النظر عما إذا كانت هذه الحكومة ديمقراطية أم متسلطة. وتختلف نوعية الحوكمة من خلال تحقيق الاهداف المرجوة، فمؤسسات الدولة العاملة والمتنوعة اذا عملت من اجل كسب واسترضاء الادارة العليا وتحقيق مصالحها الشخصية تعد ذات حوكمة رشيدة، في حين الحكومة غير القادرة على تحقيق الاهداف المرسومة لأجل الصالح العام وخدمتهم، ولا تحقق مصالح المجتمع تعد ذات حوكمة ضعيفة (Fukuyama, 2014: p3,p4). وتعرف **الحوكمة** على انها ممارسة السلطة السياسية والإدارية على جميع المستويات في إدارة شؤون البلد. وهي تشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي تمكن المواطنين والجماعات من تحقيق مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والايفاء بالتزاماتهم (UNDESA, 2012: p3).

أ. مفاهيم اقتصادية (متوسط دخل الفرد، النمو والتنمية الاقتصادية)

يعد الإنسان الثروة الحقيقية لأي أمة، والهدف الاساس لأي تنمية اقتصادية هو تمكين المجتمع من التمتع ببيئة جيدة وحياة افضل، تتميز بحياة صحية طويلة وسعيدة، وغالبا ما يتم تناسي هذه الحقيقة في خضم الاهتمام بتكديس وزيادة الثروة والاموال. فالتنمية الاقتصادية مآلها الاخير اسعاد البشر وتسهيل امور حياتهم ومعيشتهم (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، 2002: ص 13-15).

لقد نتج عن البحوث والدراسات التي تخصصت منذ الثلاثينات من القرن العشرين في النمو والتنمية الاقتصادية حتى وقتنا الحالي بروز باحثين اضافوا في هذا المجال افكارا جديدة ساهمت بتوضيح وتطوير مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، من امثال كوزنتس، ليونيتف، ستون، هكس، ميد، فريش (Kuznets, Leontief, Stone, Hicks, Meade and Frisch).

ويأتي **متوسط دخل الفرد** احد اهم هذه المفاهيم المستخدمة في المجال الاقتصادي، والذي هو عبارة عن حاصل قسمة قيمة الناتج المحلي الاجمالي على عدد السكان، **فالناتج المحلي الاجمالي** يعني قيمة كل ماهو منتج من سلع وخدمات داخل اقتصاد البلد من قبل المواطنين والمقيمين، مضافا اليه الضرائب مطروحا منه الاعانات خلال فترة زمنية معينة سنة تقريبا. ان هذا المؤشر يعد اللبنة الاساسية لقياس النمو الاقتصادي، و يسهل عملية المقارنة بين مستويات الرفاهية والمعيشة بين دول العالم (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2002: ص 14). **فالنمو الاقتصادي** من وجهة نظر المنظرين الاقتصاديين كريكاردو Ricardo,1819 وسولو Solow, 1956 وأخرين يعتبرون الاقتصاد كآلة تنتج السلع والخدمات نتيجة لاستخدام عناصر الانتاج من عمل وآلات ومعدات، ومواد اولية. **فالنمو الاقتصادي** ينشأ من خلال الزيادة في الناتج الكلي، وقد ينشأ من اضافة عناصر انتاج جديدة اومن خلال التحسن التكنولوجي والابتكار، او تحسين الكفاءة الانتاجية في ترجمة وتحويل المدخلات الى مخرجات. في حين تعرف **التنمية الاقتصادية** على انها نمو اقتصادي مستمر ومتواصل لمدة زمنية طويلة كافية لإحداث تغييرات هيكلية ونوعية في اقتصاد البلد المعني، النمو

الاقتصادي يركز على توفير الاعمال وزيادة عددها واستمرارها وتوسيعها، في حين التنمية الاقتصادية يقود الى تحسن نوعي واضح في الاجور والرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع (Feldman and Kemeny, 2014: p1).

ويعد متوسط دخل الفرد احد الوسائل التي تقود للتنمية البشرية، وهو ليس الوسيلة الوحيدة لذلك، لان المنافع من الدخل اذا لم تترجم باتجاه تحسين حياة الانسان عندئذ فلا نفع له، وعليه فان النمو الاقتصادي ضروري ولكنه ليس كافيا للتنمية البشرية ومن هذا المنطلق تم **بناء الرقم القياسي او دليل التنمية البشرية** الذي هو عبارة عن رقم يقع بين الصفر تنمية بشرية متدنية والواحد تنمية بشرية عالية جدا، يدخل في تركيبته ثلاثة ابعاد هي؛ (الحياة المديدة والصحية للإنسان، والتعلم او اكتساب المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق) (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2008: ص 354).

ثانيا: معايير الحوكمة، ومستوى جودة الحوكمة في العراق و دول الجوار

معايير الحوكمة

يتصف مفهوم الحوكمة باتساع نطاقه وعادة ما يتحدد هذا المفهوم بعدة مؤشرات تم استخدامها منذ عام (1996) من قبل البنك الدولي اهمها: (الاستقرار السياسي، وابداء الرأي والمحاسبة، والفعالية الحكومية وعدم اللجوء للعنف، وسيادة حكم القانون، والجودة التنظيمية، والسيطرة على الفساد). وهناك مقاييس للحوكمة مشابهة منذ عام (1980)، تم قياسها من قبل مؤسسة المخاطر الدولية، المرشد الدولي للمخاطر القطرية لازالت قيد العمل والقياس لحد الان. وتعد مؤشرات هاتين الجهتين بمثابة الكشاف عن جودة الحوكمة في العالم. وتشير الدراسات العملية مثل دراسة (Asian Development Bank, 2013) بان مؤشرات الحوكمة، او الاداء المؤسساتي كانت ضعيفة بشكل عام في اسيا للمدة (1990–2010) مقارنة بمناطق العالم الاخرى، وان هناك تجاوزا بسيطا جدا بين بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا عن قريناتها من الدول الافريقية الاخرى مما يشير الى ان هاتين المنطقتين تعدان من اسوأ المناطق في الاداء المؤسسي الحكومي او الاداء الحكومي في العالم (جا و جوان، 2014: ص 25).

ان الاهتمام المتزايد بمؤشرات الحوكمة وتأثيرها في التنمية الاقتصادية قاد الى تقدير واستخدام مؤشرات الحوكمة على نطاق واسع. وتعد مؤشرات الحوكمة العالمية World government indicators WGI التي تم قياسها من قبل كوفمان و كراي، وزويد، (Kaufmann et al, 1999) وتم تبنيها من قبل البنك الدولي وهي من اهم مؤشرات الحوكمة، واكثرها استخداما من قبل الباحثين والمتتبعين في العالم. وهي تتألف من ستة متغيرات، تم توزيعها من قبل كوفمان وآخرون عام 1999 وتقسيمها الى ثلاثة اصناف (Ottervik, 2011: p 11) اساسية وهي:

صنف يتعلق بعملية اختيار الحكومة (ابداء الرأي والمحاسبة V.A، الاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف P.S) وسنرمز له بـ (A.G1).

صنف يتعلق بقدرة الحكومة على التأثير، وانفاذ الصيغ والقرارات الحكومية (التأثير الحكومي G.E، الجودة التنظيمية للحكومة R.Q) وسنرمز له بـ (A.G2).

صنف يتعلق بالتفاعل لـ(المواطن، والدولة) تجاه المؤسسات الحكومية والاجتماعية (السيطرة على الفساد C.C، وسيادة حكم القانون R.L) وسنرمز له بـ (A.G3).

لقد تم بناء هذه المؤشرات اعتمادا على مئات المتغيرات لمصادر عديدة ومتنوعة عند القياس وكل متغير ضم عدد كبير من المؤشرات الاصغر.

ب. مستوى جودة الحوكمة في العراق و دول الجوار

بعد ان اطلعنا على اهم المفاهيم المتعلقة بالجانب السياسي والاقتصادي، والتي نعدها مفاتيح مهمة لفهم الحوكمة، و بعد ان قمنا بتوضيح اهم مقاييس الحوكمة في العالم، والدراسات التي بينت المستويات المتباينة مناطقيا في العالم، برز لدينا من خلالها الموقع المتدني الذي اتصفت به منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وكما وضحته دراستي (جا و جوان، 2014) الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ودراسة (بنك التنمية الاسيوي، 2013)، والسؤال المطروح هو:

س: ماهو موقع العراق بين دول الجوار من حيث جودة الحوكمة؟ للإجابة على هذا السؤال لا بد من تحديد عينة البحث المتمثلة بالدول: (العراق، تركيا، الاردن، السعودية، الكويت، ايران). لقد تم استبعاد سوريا لأنه من غير المنصف ادخالها في المقارنة وهي تعاني احداث دامية وعدم استقرار اقتصادي وسياسي واجتماعي. من خلال الجدول (1) فان متغير الحوكمة يقع بين (+2.5) و (−2.5)، فكلما كان الرقم موجبا وكبيرا دل ذلك على جودة الحوكمة، في حين كلما كان الرقم سلبيا وصغيرا دل ذلك على تدني او ضعف الحوكمة.

جدول (1)

متوسط مؤشرات الحوكمة للعراق ودول الجوار (1996-2017)

السنة	الرقم القياسي للحوكمة (العراق)	الرقم القياسي للحوكمة (الاردن)	الرقم القياسي للحوكمة (تركيا)	الرقم القياسي للحوكمة (السعودية)	الرقم القياسي للحوكمة (الكويت)	الرقم القياسي للحوكمة (ايران)
1996	−1.86	−0.008	−0.274	−0.37	0.23	−0.78
1997	−1.81	0.043	−0.30	−0.36	0.22	−0.79
1998	−1.77	0.095	−0.327	−0.36	0.213	−0.79
1999	−1.78	0.08	−0.241	−0.34	0.23	−0.79
2000	−1.80	0.06	−0.156	−0.33	0.250	−0.785
2001	−1.77	−0.053	−0.194	−0.324	0.25	−0.78
2002	−1.75	−0.174	−0.232	−0.30	0.263	−0.775
2003	−1.64	0.063	−0.122	−0.28	0.30	−0.761
2004	−1.89	0.023	−0.133	−0.425	0.33	−0.79
2005	−1.70	0.009	−0.006	−0.35	0.24	−0.86
2006	−1.72	−0.059	−0.028	−0.44	0.23	−0.99
2007	−1.68	0.034	−0.020	−0.39	0.23	−1.038
2008	−1.53	0.0343	−0.023	−0.32	0.188	−1.077
2009	−1.40	−0.036	−0.05	−0.36	0.186	−1.20
2010	−1.38	−0.091	−0.044	−0.27	0.191	−1.232

2011	-1.29	-0.097	-0.043	-0.483	0.082	-1.13
2012	-1.34	-0.105	-0.067	-0.349	-0.06	-1.09
2013	-1.35	-0.144	-0.088	-0.33	-0.076	-1.118
2014	-1.44	-0.08	-0.133	-0.29	-0.170	-1.002
2015	-1.44	-0.078	-0.272	-0.34	-0.21	-0.914
2016	-1.45	-0.073	-0.463	-0.21	-0.19	-0.826
2017	-1.47	-0.086	-0.473	-0.26	-0.184	-0.85
average	-1.606	-0.028	-0.168	-0.34	0.126	-0.92
minimum	-1.89	-0.174	-0.47	-0.48339	-0.217	-1.232
maximum	-1.293	0.095	-0.006	-0.21579	0.336	-0.76

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات العالمية للحوكمة للبنك الدولي (1996-2017)- www.wwgi

تنوعت الدراسات في اختيار متغير جودة الحوكمة، فبعضها استخدم متغيرا مشابها لجودة الحوكمة المقدر من قبل دليل المخاطرالدولية (International Country Risk Guide) مثل دراسة (Olson et al, 2000)، ومنهم من استخدم الجودة التنظيمية للحوكمة (Regulatory Quality- RQ) وهو احد مؤشرات (World Government Indicators) التي تم ذكرها في المحور السابق، كما في دراسة (Adedokun, 2017)، ومنهم من استخدم مؤشر التأثير الحكومي فقط (Government Effectiveness-G.E) كدراسة(Kurtz and Schrank, 2007) ، ومنهم من استخدم المتوسط الحسابي للمؤشرات الستة الخاصة بالحوكمة (WGI) كما في دراسة (Setayesh and Daryaei, 2017)، فالدراسة الاخيرة اخذت بالاعتبار الابعاد المختلفة للحوكمة وهو الرأي الاكثر دقة في البحث العلمي (Liu,J et al, 2018: p7).

شكل (٢)

مستوى الحوكمة في العراق ودول الجوار (١٩٩٦-٢٠١٧)

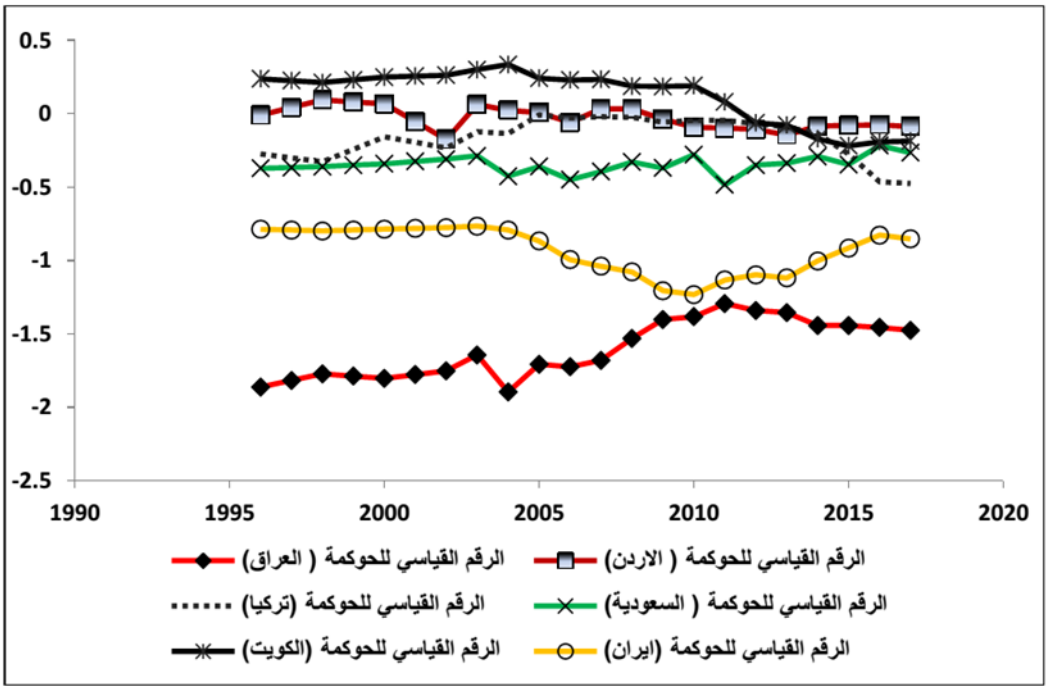

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١) .

لقد تم استخدام المتوسط الحسابي للمؤشرات الستة في مقياس متغير الحوكمة، وتم تمثيله بيانيا لكل دولة، فتبين بان مستوى الحوكمة بشكل عام تراوح بين (0.33+) كأفضل انجاز للحوكمة في الكويت عام (2004) و (1.895−)، الانجاز الأضعف للعراق عام (2004). كما تبين بان اداء الدول للحوكمة جاء حسب التسلسل من الافضل الى الاضعف و كالاتي: (الكويت، الاردن، تركيا، سعودية، ايران، العراق)، مما يشير الى ان العراق هو الاضعف في الاداء الحكومي وتقديم الخدمات لمواطنيهم. ويبقى الكويت صاحب الانجاز الافضل من ضمن جميع الدول المجاورة للعراق لان متوسط الحوكمة الحسابي للمدة (1996−2017) إذ بلغ (0.12+) موجب، في حين جاء العراق كأضعف وأسوأ انجاز للحوكمة لنفس المدة، وبمتوسط حسابي قدره (1.606−).

والشكل (2) يوضح نمط المسار الزمني لكل دولة للمدة (1996−2017) والذي يوضح الواقع الفعلي للعراق ليبين هذا التدني الواضح مشكلة "عدم نجاح البرامج والخطط الاقتصادية"، حتى المتواضعة منها ما يعني فشل السياسات، وهذا الامر سيقودنا الى محور جديد وهو تأثير الحوكمة في النمو الاقتصادي للعراق ودول الجوار.

ثالثا: المنهجية المتبعة في جمع البيانات وبناء الانموذج القياسي

أ. جمع البيانات وعينة البحث

لقد تم توظيف بيانات عالمية كمصادر اساسية في بناء المتغيرات المستخدمة للبحث، سواء كان على صعيد متغيرات الاقتصاد الكلي، ام المتغيرات الحكومية، وهي تعد مصادر رصينة. فالعديد من الباحثين يعتمدون هذه البيانات كأساس لبناء نماذجهم القياسية، وفي عملية التحليل واتخاذ القرار. ومن اجل اجراء عملية التحليل القياسي، تم تجميع البيانات من المصادر الاتية:

1. بيانات البنك الدولي- (Data. Worldbank.Org).
2. مؤشرات التنمية الاقتصادي- (UNDP-World Development Indicators).
3. مؤشرات الحوكمة- (www.govindicators.org).
4. مؤشرات دليل المخاطر الدولية - (International Country Risk Guide).
5. مجلة الاقتصادي، وحدة الاستخبارات الاقتصادية (نوعية نظام الحكم) - (The Economist Intelligence Unit-EIU).

اما عينة البحث، فان عددها ستة وهي؛ (العراق، تركيا، الاردن، السعودية، الكويت، ايران). كما تم الاعتماد على اسلوب البيانات التجميعية السنوية المتوازن (Annual Balanced Panel Data) للمدة (1996-2017) في جمع البيانات أي حوالي (22) سنة لكل دولة، ليصبح لدينا (132 =22*6) مشاهدة.

إن المتغيرات المستقلة التي تم استخدامها هي؛ (متغيرات الحوكمة او متغيرات نوعية الحكومة بأصنافها الثلاثة والتي تم توضيحها في معايير الحوكمة (*A.G1,A.G2, A.G3*)، معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلك- *Inflation*، معدل الاعالة من (15+) سنة فاكثر الى اجمالي العاملين في الاقتصاد- *Dependency*، معل التبادل التجاري - TOT، واجمالي الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي % من الناتج المحلي الاجمالي، فيما تم اعتماد لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي معبرا عنه بالقوة الشرائية المعادلة ليمثل المتغير التابع - *Log gdp.pc* .

ب- *الأنموذج القياسي المستخدم*

من خلال اعتماد الانحدار المتعدد سيتم تحديد العلاقة الدالية المستخدمة وهي:

$$\log gdp.pc = f(x1, x2, x3, \dots\dots\dots\dots, xi) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

و صيغتها القياسية وهي:

$$log\ gdp.pc\ it = \alpha + \beta 1\ xit + \beta 2\ xit \dots + \beta i\ x\ it + di + \varepsilon it \dots (2)$$

حيث ان ($log\ gdp.\ pc_{it}$) يمثل اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وهو يعبر عن المتغير المعتمد، (α) يمثل الثابت او حد القطع، ($\beta 1, \beta 2, \beta 3, \dots, \beta i$) ، تمثل معلمات المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة، والتي توضح مقدار تأثير المتغيرات المستقلة ($X1, X2, X3, \dots, Xi$) في التنمية الاقتصادية،

(εi) المتغير العشوائي الذي يمثل جميع المتغيرات المستقلة الاخرى التي لم تدخل في الانحدار ولم تظهر في التقدير، (i) تمثل البلد وعددها ستة، (t) تمثل (*الزمن* وهي سنوات المشاهدات لكل دولة وعددها (22).

رابعا: تأثير الحوكمة في النمو الاقتصادي للعراق ودول الجوار

بعد ان حددنا المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وقمنا بجمعها وفق اسلوب البيانات التجميعية السنوية، وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد، قمنا باجراء الانحدار للمعادلة (2)، وتم تثبيت النتائج في الجدول (2) وكالاتي:

أ. تحليل نتائج المعادلة الكلية

كما هو ملاحظ في الجدول الثاني، فان معنوية معادلة الانحدار موثوق بها لأنها بلغت ($F=103$) تقريبا، فيما كان عدد المتغيرات المستقلة (5) وهو عدد مناسب مقارنة مع عدد المشاهدات (132) .

وتبين النتائج الاحصائية بان معامل الارتباط المعدل بلغ (79.5 %)، مما يشير الى ان الانموذج قادر على تفسير نسبة عالية جدا من الظاهرة المدروسة.

"ويوضح عامل تضخم التباين (*Variance Inflation Factor – VIF*) بانه لا يوجد تداخل خطي او ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة، لأنها اقل من عشرة درجات فهي لم تتخطى الدرجتين فالارتباط المتعدد ضعيف.

في حين تَبيّن وجود مشكلة الارتباط الذاتي، من خلال إحصائية (DW= 0.658)، وبالرغم من وجود هذه المشكلة الا انها لا تؤثر على نتائج الانحدار لانها تبقى غير متحيزة، رغم انها غير كفوءة. ونستطيع اعتماد نتيجة الانحدار المتعدد رغم ذلك" (Gujarati, 2003: p51, p454).

ب. تحليل نتائج المتغيرات المستقلة

من خلال نتائج التقدير للمتغيرات المستقلة والمثبتة في الجدول (2)، فان التصور الاولي العام يبين وجود متغيرات ذات تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي وهي متغيرات: (الحوكمة–A.G3، لوغاريتم معدل التبادل التجاري، ولوغاريتم نسبة اجمالي الانفاق الاستهلاكي الحكومي)، في حين كانت المتغيرات الاخرى ذات تأثير سلبي وهي متغيرات: (لوغاريتم التضخم، و لوغاريتم نسبة الاعالة من اجمالي العاملين)، جميع هذه المتغيرات الخمس ذات معنوية حقيقية عالية تراوحت مستويات الخطأ فيها بين (1%–5%). كما جاءت الاشارات المتوقعة لكل واحدة منها مطابقة تماما للنظرية الاقتصادية.

جدول (2)

العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية للعراق ودول الجوار للمدة (1996-2017)

	المتغيرات المستقلة	النتائج الاحصائية	عامل تضخم التباين (VIF)
	حد القطع	3.1679 (19.89)*	———
1	متغير الحوكمة الصنف الثالث تفاعل (الدولة والمواطن تجاه المؤسسات الحكومية والاجتماعية) – A. G3	0.07206 (2.72)*	1.750
2	معدل التضخم % الرقم القياسي لأسعار المستهلك – CPI	-0.282 (- 2.27)**	1.218
3	نسبة الاعالة من اجمالي العاملين (+15).	-0.53239 (- 8.76)*	1.780

	Dependency Ratio % working age		
4	معدل التبادل التجاري- TOT.	0.28 (9.31)*	1.418
5	اجمالي الانفاق النهائي الاستهلاكي الحكومي % الناتج المحلي الاجمالي.	0.20727 (4.13)*	1.708
	R. Square	%80.3	———
	Adjusted (R) Square	%79.5	———
	احصائية (DW)	0. 58	———
	معنوية المعادلة- F	(102.81)	———
	عدد المشاهدات	132	

المصدر: الجدول من اعداد الباحث.

ملاحظة: القيم بين القوسين تمثل احصائية (t)، فيما تمثل (*) و (**) و (***) و (****) معنوية المعلمة عند مستوى خطأ (1%) و (5%) و (10%) و (15%) فأكثر.

المتغير المعتمد: هو اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي *(Log gdp.pc ppp)*

من خلال الجدول (2) يتضح الاتي:

1. **متغير الحوكمة:** معبرا عنه بـ(A.G3)، وهو يمثل تفاعل (الدولة والمواطن) تجاه المؤسسات الحكومية والاجتماعية، لقد تبين بان تأثيره ايجابيا في النمو الاقتصادي. فالتحسن في متغير الحوكمة (بالسيطرة على الفساد وزيادة كفاءة سيطرة القانون) بمتوسط مقداره نقطة واحدة من خمسة نقاط وهو يمثل المدى لمؤشرات الحوكمة (2.5+)، (2.5−) ستؤدي الى تحسن في النمو الاقتصادي بمقدار(7%) من النقطة، وهذا التأثير حقيقي ومعنوي عند مستوى خطأ(1%).
2. **لوغاريتم معدل التضخم السنوي:** يعد معدل التضخم احد متغيرات عدم الاستقرار للاقتصاد الكلي، فتأثيره السلبي العالي دليل الضعف الحكومي، لأنه يؤدي الى تثبيط النمو الاقتصادي. لقد تبين بان الزيادة العالية بشكل مفاجئ في الاسعار بمقدار (100%) ستؤدي الى ضرر كبير في النمو الاقتصادي بمقدار(21%)، عند معنوية عالية وحقيقية بمستوى خطأ مقداره (1%).
3. **لوغاريتم نسبة الاعالة من اجمالي العاملين (*15+*):** كلما ازدادت نسبة الاعالة للعامل ازدادت المسؤوليات عليه، واصبحت حياته اقل رفاهية واكثر صعوبة، فتصبح خياراته منصبّة في المحافظة اكثر على مستوى معين من الرفاهية حتى وإن كانت متدنية، ولهذا فان تأثير هذا المتغير عكسي في النمو الاقتصادي، فاذا ارتفعت نسبة الاعالة بمقدار(100%)، فان ذلك سيؤدي الى تردي واضح في النمو الاقتصادي بمقدار(53%)، والتأثير معنوي عند مستوى خطأ (1%).
4. **لوغاريتم معدل التبادل التجاري :** ان معدل التبادل التجاري عبارة عن الصادرات مقسوما على الاستيرادات، لقد تبين من خلال نتيجة الانحدار بان العلاقة طردية بين هذا المتغير والنمو الاقتصادي، فالتحسن في شروط التجارة لصالح

الصادرات بمقدار (100%)، سيعود بالفائدة للنمو الاقتصادي بمقدار (28%) والتأثير معنوي عند مستوى خطأ اقل من(1%).

5. **لوغاريتم اجمالي الانفاق النهائي الاستهلاكي الحكومي% من الناتج المحلي الاجمالي:** لقد ظهر تأثير هذا المتغير ايجابيا، وكما هو ملاحظ فان نوعية الانظمة لهذه البلدان تقع في صنفين فقط (سلطوية، وهجينية)، فالمركزية الحكومية في ادارة الدولة واضحة لهذين النوعين من الانظمة الحاكمة، مما يفسر التأثير الايجابي لهذا المتغير. فاذا ازداد الانفاق الاستهلاكي الحكومي بنسبة (100%) سيؤدي الى تحسن في النمو الاقتصادي بنسبة (21%)، بمعنوية عالية عند مستوى خطأ (1%).

الاستنتاجات

نخلص مما سبق، بمجموعة من الاستنتاجات يمكن ذكرها على النحو الاتي:

1. تحدد موقع العراق في اسفل قائمة الدول الستة في الاداء الحكومي، او الحوكمة، وجاءت قبلها ايران فالسعودية فالأردن فتركيا ثم افضل الدول الكويت.
2. تبين بان العراق يعاني من تدني مؤشرات الحوكمة داخليا، اذ جاء مؤشر السيطرة على الفساد في ادنى المستويات، ثم تلاه صعودا حكم القانون، ثم الاستقرار السياسي، فتلاه الجودة التنظيمية للحكومة، فالتأثير الحكومي، وكان افضل الاسوأ مؤشر ابداء الرأي والتصويت.
3. تبين بان مستوى الحوكمة متدني، على صعيد العراق بمؤشراته كافة، وبالمقارنة مع دول الجوار، مما يستدعي اجراء عملية اصلاح شاملة في هذا المجال بخاصة وان هناك امكانية لتغيير الحكومة كل اربع سنوات.
4. اتضح بان تأثير متغير نسبة الاعالة كبير وواضح في النمو الاقتصادي، الامر الذي يعكس سوء التخطيط وعدم كفاءة الاداء المؤسسي الحكومي مما فاقم من البؤس والشقاء وعدم الاستقرار في الاحوال الاقتصادية والمعاشية لبعض من مجتمعات عينة البحث منها العراق.
5. كما تبين بان الصنف الثالث من مؤشرات الحوكمة (فرض القانون، والسيطرة على الفساد) يؤثر بقوة ووضوح في النمو الاقتصادي، فاذا تم تحسين هذا المتغير بمقدار نقطة واحدة من خمس نقاط فسينتج عنه تحسن في النمو الاقتصادي بمقدار (7%).
6. لقد تكشف لنا بان آلية عمل الانظمة في بلدان عينة الدراسة غير فعالة لضعف الاداء الحكومي وتدني مؤشرات الحوكمة، فالمطالب الجماهيرية لا تلاقي حلولا جذرية من قبل الانظمة الحاكمة مما يستدعي اعادة نظر شاملة بتحليل ودراسة هذه المطالب قبل وضع الحلول واصدار القرارات لها.

المصادر :

المراجع بالعربية :

(1) الجاسور، ناظم عبد الواحد، (2008)، " موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية"، *دار النهضة العربية*، بيروت، لبنان، ص ص 1-694.

(2) الشيب، هادي و يحيى، رضوان، (2017)، " مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية"، *المركز الديمقراطي العربي*، مطبوعات المركز العربي الديمقراطي، المانيا، ص ص 1-289 .

(3) العاني، حسان شفيق، (2007)، " الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة" الطبعة الثانية، مطبعة جامعة الموصل، جمهورية العراق، ص23.

(4) برنامج الامم المتحدة الانمائي، (2002)، " تقرير التنمية البشرية 2002، التنمية الانسانية: التعريف والمفاهيم والسياق الاوسع"، الامم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية، ص ص 1-288.

(5) برنامج الامم المتحدة الانمائي، (2008)، " تقرير التنمية البشرية 2008/2007، التنمية الانسانية: التعريف والمفاهيم والسياق الاوسع"، الامم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية، ص 14.

(6) جا، شيخا و جوان ، جوجون، (2014)، " عناصر الحوكمة"، *مجلة التمويل والتنمية*، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية، ص ص 24-27.

المراجع بالانكليزية:

(1) Bos, F., (2013), " Meaning and Measurement of National Accounts Statistics", *SSRN Electronic Journal*, Research Gate, Netherland, pp 1-41.

(2) Easton, D.,(1957)," An approach to analysis of political systems", *World Political Journal*, Cambridge University press, Vol.9, No.3, pp383-400.

(3) Feldman, M., Kemeny, T., (2014)," Economic Development: A Definition and Model for Investment", University of North Carolina, Working Papers, pp1-26.

(4) Fukuyama, F., (2014), "What is Governance?", *Center for Global Development, working paper* 314, 1800 Massachusetts Washington, pp1-22.

(5) Gujarati, D., (2003)," Basic Econometrics", fourth edition, McGraw-Hill comp-anies, New York, USA, pp1-1002.

(6) Liu, J., Tang, J., Zhou, B., and Liang, Z., (2018), "The Effect of Governance Quality on Economic Growth: Based on China's Provincial Panel Data, Econ-omies Journal, pp1-23. (www.mdpi.com/journal/economie).

(7) Marume, B.M., Jubenkanda, R.R., C.W. Namusi, C.W., Madziyire, N.C., (2016), "An analysis of essential elements of the State", International Journal of Engineering Science Invention, Vol. 5, Issue 3, March 2016 , pp.24-28.

(8) Otterik, M., (2011), " Good' Governance and Human Development :The Case of China and India", Department of Political Science , Lund University Working Papers, pp1-45.

(9) World Bank, (2017), "governance and the law", world development report 2017, Washington, USA, pp1-307.

(10) UNDESA, (2012), " Governance and development", United Nation, New York, USA, pp1-12.

ملحق (1)

عينة البيانات التجميعية السنوية المستخدمة في البحث للعراق والاردن (1996-2017)

ت	البلد	لوغاريتم متوسط دخل الفرد (Y)	A.G3	معدل التضخم السنوي	لوغاريتم نسبة الاعالة	معدل التبادل التجاري	لوغاريتم الانفاق النهائي الاستهلاكي الحكومي%
1	العراق	12.736	-1.877	-0.161	-0.099	0.00091	0.893
2	العراق	13.644	-1.855	0.231	-0.111	1.50792	2.143
3	العراق	14.551	-1.832	0.148	-0.121	1.43344	2.870
4	العراق	14.247	-1.842	0.126	-0.132	1.27942	2.421
5	العراق	13.943	-1.851	0.050	-0.143	1.52528	2.471
6	العراق	14.449	-1.775	0.164	-0.150	1.06124	2.754
7	العراق	14.955	-1.699	0.193	-0.159	1.43458	2.960
8	العراق	17.122	-1.314	0.336	-0.168	1.00717	2.508
9	العراق	12.081	-1.565	0.270	-0.177	0.87974	3.241
10	العراق	15.857	-1.454	0.370	-0.184	0.88522	2.994
11	العراق	15.506	-1.420	0.532	-0.190	1.32144	2.752
12	العراق	16.397	-1.390	-0.101	-0.192	1.62806	2.930
13	العراق	19.374	-1.305	0.127	-0.194	1.63791	2.812
14	العراق	21.955	-1.167	0.069	-0.197	1.00287	3.048
15	العراق	22.347	-1.155	0.029	-0.201	1.15658	2.940
16	العراق	24.123	-1.131	0.058	-0.210	1.60041	2.835
17	العراق	23.186	-1.234	0.061	-0.222	1.52743	2.808
18	العراق	22.897	-1.258	0.019	-0.233	1.10178	3.045
19	العراق	21.139	-1.294	0.022	-0.244	1.1188	2.896
20	العراق	21.137	-1.303	0.014	-0.252	0.85326	3.105
21	العراق	20.874	-1.256	0.005	-0.255	0.79516	3.132
22	العراق	20.477	-1.287	0.002	-0.258	1.03616	3.032
23	الاردن	49.836	-0.005	0.065	-0.262	0.67637	3.199
24	الاردن	50.874	0.126	0.030	-0.270	0.68888	3.241
25	الاردن	51.912	0.258	0.031	-0.280	0.69712	3.193
26	الاردن	51.637	0.214	0.006	-0.291	0.70816	3.178

27	الاردن	51.363	0.170	0.007	-0.301	0.61061	3.165
28	الاردن	48.938	0.083	0.018	-0.312	0.62745	3.132
29	الاردن	46.512	-0.004	0.018	-0.324	0.7131	3.122
30	الاردن	51.274	0.260	0.016	-0.338	0.69324	3.144
31	الاردن	50.472	0.275	0.034	-0.350	0.63768	3.059
32	الاردن	50.198	0.177	0.035	-0.358	0.56612	2.972
33	الاردن	48.816	0.295	0.063	-0.365	0.61985	3.027
34	الاردن	50.689	0.285	0.047	-0.370	0.59792	3.025
35	الاردن	50.688	0.336	0.140	-0.373	0.66046	3.071
36	الاردن	49.268	0.216	-0.007	-0.375	0.67206	3.085
37	الاردن	48.174	0.134	0.048	-0.378	0.69906	3.022
38	الاردن	48.043	0.198	0.042	-0.382	0.64521	2.988
39	الاردن	47.884	0.133	0.045	-0.387	0.62273	2.954
40	الاردن	47.116	0.102	0.048	-0.394	0.5886	2.920
41	الاردن	48.332	0.106	0.029	-0.403	0.62137	2.961
42	الاردن	48.434	0.172	-0.009	-0.414	0.6214	2.928
43	الاردن	48.521	0.158	-0.008	-0.424	0.6256	2.993
44	الاردن	48.277	0.178	0.033	-0.434	0.62386	2.988

المصدر: الملحق من إعداد الباحث.